

الثانية، ولكنها أي فتح عملياً، لم تكن الطرف الرئيس الميداني المباشر في مواجهة حماس، بل اختفت حركة فتح خلف الأجهزة الرسمية لتقوم الأجهزة بالدور الذي هو بالأساس دور التنظيم والكتائب المسلحة، وكان فتح خطفت المؤسسة العسكرية لتصد بها خصمها حماس، خاصة وأن قرار الحرب الذي لم يتخذه أحد، لم يتخذه قيادة فتح ممثلة باللجنة المركزية.

فلم يكن التنظيم تنظيمياً، بل مجموعات متفرقة، وفي أحسن حالات مشاركتها الميدانية لم تكن أكثر من مشاغلة، مع أن المعركة بالأساس هي معركة فتح، وليست معركة الأجهزة، فلم يقاتل أحد بمعنى القتال، بل كان التشفي بين العسكر والتنظيم، الذي لم يشارك بشيء وربما بتعليمات.

وهي ترى أن المعركة ليست معركتها بل هي مع التنظيم، ومعاناتها جراء ممارسات التنظيم، خاصة الحالات التنظيمية العسكرية، التي لعبت دوراً سلبياً، يؤكد حالة الاختراق والارتباط لكثير من تلك الحالات سواء مع حماس أو مع غيرها والتي تم التأكد من وجودها بالقوات كظاهرة صاعقة أثناء المواجهة، يضاف إليها سلسلة من الممارسات السيئة، المرتبطة بحالة الفوضى والفلتان المحسوبة على حركة فتح.

بمعنى أن تنظيم فتح الذي من المفترض أن يدافع عن حركته والأجهزة، تراجع دوره، وأصبح عبئاً على الأجهزة. والحجم العسكري للتنظيم، كان لمرافقة وحماية مسؤولي الحالات العسكرية وقادة التنظيم، ولا أحد يساند الآخر تغلباً للولاءات الفردية والعائلية داخل الحركة على العصبوية التنظيمية وهو ما يستحق المساءلة.

وهكذا جرت المواجهة وانتهت بغياب قيادة سياسية عن أرض المواجهة بما جعل القادة الميدانيين، يشعرون بأنهم يخوضون هذه المواجهة، بدون غطاء سياسي أو حتى إعلامي أو معنوي يفسر طبيعة المواجهة ويحسم خيارات الموقف والقرار بصورة معلنة، تحدد جبهة الانقلابيين وتعلن حالة الاستنفار والتعبئة لردعهم، ولحماية النظام السياسي والشرعية والمشروع الوطني.

هذا الصمت الذي تواصل إلى الجولة الحاسمة من المواجهات حيث كانت المواقف الرسمية القليلة تدعو لوقف الاقتتال من الجانبين أي التعامل بنفس النظرة والموقف بين طرفي المواجهة، وكان المعركة معركة أمراء حرب، بينما مركزية فتح لا تقوم بدورها ومشروعها يتعرض للخطر وبعض أعضائها لا ينطق، القيادة برام الله غير معنية، والمواقع تقاتل

على الحركة وأبنائها، أو على توجهات وقرارات حماس التي كانت تضع خططها وقراراتها مستندة إلى فيض معلومات ينبغي أن يكون سرياً وخاصاً بفتح. لقد أضعف هذا الصراع الداخلي بفتح، موقفها أمام حماس، وزاد الأخيرة صلفاً وجرأة وثقة بالحسم

### لا تخفى حالة التشطي التنظيمية الغربية التي تعيشها فتح بدءاً من التراتبية التنظيمية مروراً بغياب المساءلة إلى انتشار التناقضات والشللية

لصالحها، وهي تقرأ جيداً رسائل التزلف والمهادنة الواضحة والمشفرة، التي يبثها المحايدون من فتح، فاستباحات الحركة بتسارع كبير دون إفصاح المجال حتى لتهدئة اعلامية.

وقد عملت حماس على توجيه المعركة نحو دحلان وما تصفه «بالتيار الخياني» بفتح كعنوان للاستهداف والاجتاث، لتستقوي بجزء من فتح على جزء فيها، وقد نجحت بمثل هذا التكتيك على المستويين الإعلامي والتعبوي وصولاً إلى المواجهة المسلحة، باختراقات متعددة المستويات، بما فيها الاختراق النفسي، الذي جعل الكثيرين من مستويات قيادية يرددون بصوت مرتفع (لن نخوض معركة دحلان)، وذلك على خلفية الصراعات الفتاوية الداخلية.

لقد نجحت حماس بتحييد قسم كبير من الحركة (حتى في أطرها القيادية) هذا القسم الذي لم يكن يرى أن هذه المعركة هي معركة فتح، ولهذا قرر موقفه الحيادي السلبي الذي شكل خذلاناً للحركة

### إن المعركة بالأساس هي معركة فتح وليس معركة الأجهزة

والمدافعين عنها، غير أنه بالنتائج التي ستسفر عنها المواجهة في ظل ميزان القوى القائمة، ودون رؤية لوقائع الحرب الميدانية، التي لم تميز على الأرض بين «التيار الخياني» كما تزعم، وبين الأمن الوطني والحرس الرئاسي والمخابرات على سبيل المثال إنها مسؤولية التقاعس عن تحمل المسؤولية بالدفاع عن الحركة والسلطة والمراهنة على نتائج عسكرية تفضي إلى نتائج تنظيمية يتوهمون أنها ستكون لصالحهم.

إن وقائع المواجهة ونتاجها، لا تدع مجالاً للشك، أن المواجهات والحرب إنما كانت ضد فتح والشرعية الفلسطينية بهدف الإطاحة بالأولى والاستيلاء على

تعيشها فتح، بغياب أدنى متطلبات الحياة التنظيمية الاعتيادية، بدءاً من التراتبية التنظيمية ودورية اجتماعاتها ومحاضراتها الرسمية، مروراً بغياب المحاسبة والمساءلة والتقييم، إلى انتشار مرض الإدعاءات والتناقضات والشللية، وانتهاءً بتشكيل مراكز القوى، المنشغلة ببعضها البعض، تعبئة وتحريضاً وصراعاً تناحريراً، إلى حد التخوين والتهديد باستخدام السلاح بما يؤكد انعدام الثقة الداخلية

في نفس الوقت كانت تعيش فيه الحركة بغزة ثلاثة تيارات أو مراكز قوى متباينة ومتناقضة، بأجندات ورؤى مختلفة ومتناقضة، تضرب عرض الحائط بإمكانات التوافق بالحد الأدنى، التي تستدعيها خطورة الأوضاع بغزة وتفرضها متطلبات المواجهة الحتمية مع حماس بمعنى أنها لم تتوحد أو تتفق، حتى لمواجهة التناقض الخارجي، خلافاً لتجارب الأحزاب والشعوب عبر التاريخ.

لقد حافظت هذه التيارات أو مراكز القوى على الالتزام بمواقفها التنظيمية المتناقضة، حتى أثناء المواجهات دون مبرر منطقي، خاصة بعد موافقة الأطراف بما فيها أبو ماهر حلس على مبدأ تشكيل قيادة الساحة وشارك بتشكيلها وبعد التوافق على أسماء أعضائها وانسحابه مع سمير مشهراوي من عضويتها عاد ثانية وتراجع بعد لقاء تنظيمي موسع لأنصاره بحضور وسائل الإعلام ليعلم معارضته لقيادة الساحة، ووقفه ضدها وذلك لأسباب ومبررات أهمها أسباب مالية بحثة كما قال البعض، أو كما فسر البعض الآخر لأن دحلان استولى على العسكر والأمن والمال والتنظيم.

إن الإحجام عن المشاركة الجماعية العسكرية بالمواجهات كان يترجم أيضاً بالإحجام عن المشاركة بأي جهد آخر، لوقف المواجهات عبر الحوار لوقف النار، وكان المواجهة هي بين حماس وأحد مراكز القوى التي تتألب ضدها

المراكز الأخرى بالحركة أو تتشفي به، لتبدو كأنها مستفيدة من نتائج المواجهات، كما تعلق على نتائج هذه المواجهات الأمل المبني على سوء التقدير وفقدان الرؤى الذي كانت إحدى تعبيراته تلك الاختراقات السياسية من بعض كوادرات الحركة القيادية بالاتصال والتنسيق المباشر مع حماس الداخل والخارج في ذروة المواجهات معها بدون قرار قيادي جماعي، وبدون عودة للأطر بما فيها المركزية أو الثوري أو القائد العام للحركة سواء بإجراء الاتصال مع حماس أو بإطلاع الحركة على نتائج الاتصال، وكأنها قضية شخصية يمارسها المعني بما يراه حصانة وحقاً لنفسه دون تفكير بانعكاسات ذلك